



المدير العام

النمرة: م ب أ ص/م م ع /ص 24-21

التاريخ: 2021/5/24

السيد/ رئيس مجلس الوزراء الانتقالي

تحية طيبة، وبعد

الموضوع: استقالة

بهذا الخطاب، أقدم طلب إعفاء من مهام مدير مركز البحوث والاستشارات الصناعية، والتي شغلتها وفق التعيين الصادر في القرار 125 للعام 2020 من قرارات مجلس الوزراء الانتقالي، بتاريخ 19 مارس.

وفق الخطوات المطلوبة، ومن أجل سير العمل بالمركز بصورة متصلة، يمكنني الاستمرار في القيام بمهام المدير لمدة أقصاها شهرين من تاريخ تسليم هذا الخطاب، حتى تبلغني توجيهات بخصوص عملية التسلیم والتسلیم للمدير القادم، وفق ما ترونے بالتنسيق مع السيد وزير الصناعة ومشاورة مجلس إدارة المركز.

أرجو التوفيق لمن يتلقى التكليف في الأيام المقبلة، وسأعمل على توفير كل ما بإمكانني من مساعدة لتكون عملية التسلیم والتسلیم كفؤة وضامنة لسير الأمور بالمركز بدون تعطيلات أو تحديات أثناء تحول الإدارة.
حيثيات ومبررات الاستقالة مرفقة في ملحق مع هذا الخطاب.

مع التقدير

د. قصي همورو شيخ الدين

مرفقات:

- ملحق خطاب الاستقالة
- تقرير موجز حول المهام والأنشطة المنجزة والمستمرة منذ يونيو 2020
- خطاب التعيين المذكور

صورة إلى:

- وزير الصناعة
- سكرتارية مجلس إدارة مركز البحوث والاستشارات الصناعية

ملحق خطاب الاستقالة:

حيثيات، ومبررات، ووصيات

حيثيات - خلفية ضرورية:

منظمات البحث والدراسات والاستشارات (المراکز والهيئات)، والدور الفكرية أو بيوت الحكم (think tanks)، من المؤسسات المهمة في هياكل الدول العصرية، خاصة في القطاع العام. ورغم تعدد مسمياتها فالمصطلح الجامع المتعارف عليه عالمياً لهذه المنظمات إجمالاً هو "منظمات البحث والتكنولوجيا" (RTOs)؛ تقوم هذه المنظمات بأعمال متعددة، يمكن تلخيصها في: رفد البحث والدراسات والاستشارات العلمية في عموم الدولة وزيادة القدرات المحلية (البشرية والإدارية) فيها؛ توفير الاستشارة والتحديث المعرفي لصناعة القرار عن طريق المعلومات والدلائل والتحليل الخبري من أجل اختيار سياسات مسنودة أو مبنية على الدلائل المعرفية (-evidence-based and evidence-) والتطورات المعرفية في المجالات المعنية؛ وإنجاز بحوث تطبيقية ومشاريع بحوث وتطوير (R&D) مهمة لأجندة الدولة أو لقطاعاتها الاستراتيجية، في سبيل تطوير تلك القطاعات وقدرتها التكنولوجية أو الإدارية أو الإنتاجية؛ وضبط معايير ومواصفات المنتجات والأعمال المتعددة في الدولة بحيث تستوفي شروط الجودة وحماية المستهلك والتنافسية في أسواق السلع والخدمات؛ وتقديم الدعم الفني للأعمال الإنتاجية والابتكارية (العامة والخاصة والتعاونية) بحيث تطور منتجاتها وتقاناتها ولوجيستياتها بما يزيد العوائد الاقتصادية لها وللفائد العامة؛ وتوفير القدرات التكنولوجية والمعملية للأعمال الصغيرة والمتوسطة (عن طريق الاحتضان والتدريب والمعلومات) لإعانتها على تجاوز فترة التأسيس بما يضمن كفاءتها واستدامها؛ والعمل كمرجع واسع وموثق للمعلومات وقواعد البيانات المحدثة والمبنية في قطاعاتها المعنية، بحيث تكون متوفرة لصناع القرار وأصحاب الأعمال والباحثين والطلبة وغيرهم من الفاعلين في تلك القطاعات الذين يحتاجون للمعلومات المحدثة والمقدمة والمفسّرة جيداً. ثم من أهم أدوار تلك المنظمات لعب دور الوسطاء (intermediaries) بين عناصر "اللولب الثلاثي" (triple helix) : الحكومة والأعمال والأكاديميا، وساطة تفعل وتنسق العمل المشترك بين هذه العناصر بصورة تخدم مقاصد التنمية المستدامة والتطور العلمي والتكنولوجي والابتكاري من أجل رفاه المواطنين وتحسين أداء الدولة.

في السودان حالياً الكثير من هذه المنظمات، التي ظهرت وتشعبت عبر عقود ما بعد الاستعمار، ومنها مركز البحث والاستشارات الصناعية الذي يرجع تأسيسه إلى العام 1965، ما يجعله أحد أقدم هذه المنظمات في السودان، بل من أقدمها في الجنوب الاقتصادي ("العالم الثالث") عموماً. هذا المركز [وشنشر له في بقية النص بمراكز البحث أو المركز] من مراحل متعددة، حتى وصل للمرحلة الحالية، والتي وفقها أصبح الجهة الأساسية الرائدة لمجال المعرفة الصناعية والتفكير التنموي الصناعي في هيكل الدولة السودانية. وحسب الدراسات المستفيضة المعنية، العالمية، فإن مجمل الدول التي حققت نظروا تنموياً ملحوظاً في العقود الماضية حققتها باصطدام نقلات صناعية ملموسة (أي كان ذلك أحد العوامل المهمة للتنمية)، وما من دولة حققت تلك النقلات الصناعية بدون مساهمات مؤقة وأساسية من منظمات البحث والتكنولوجيا فيها. لا شك إذن في أهمية المركز في عملية التنمية الصناعية والتنمية ككل. ومثل غيره من مؤسسات الدولة السودانية أصبح المركز بحاجة لراجعات واسعة وإعادة تأهيل بعد ثلاثين عاماً من حكم النظام البائد الذي أدار دفة الدولة ليس بطريقة وأفهام قاصرة فحسب وإنما كذلك بقلة إرادة سياسية في رعاية مؤسسات الدولة كيما تبلغ شأوها المأمول في الكفاءة والإنتاج.

عندما تم التعيين للمدير الجديد للمركز، في 19 مارس 2020، بعد عملية من الترشيح ومراجعة المؤهلات والنقاش والتجهيزات، بدأ العمل على دراسة الأوضاع وبلوره رؤية واضحة المعالم حول المهمة، ثم امتلأت تلك المعالم بالتفاصيل لاحقاً عبر التشاور مع منسوبي المركز (ابتداء من يونيو 2020) وزیر الصناعة. يمكن تلخيص تلك الرؤية في أربعة محاور:

أولاً: أن مهام إدارة مؤسسة كمركز البحث مسألة فنية بالدرجة الأولى وقليلة الشروط فيما يتعلق بالمذهبية السياسية، إذ تتطلب فقط الحد الأدنى من التوافق النظري مع السلطة السياسية المشرفة حول أهمية التنمية الصناعية وأهمية تدخل القطاع العام

في حفزها وتوجيهها وفق أدوات منهاجية ونزيهة القوام وتراعي قيماً عامة تهدي ذلك العمل (ويمكن القول إن تلك القيم العامة مبلورة بشكل مقبول في أهداف التنمية المستدامة، المتفق عليها عالمياً). ما يعني ذلك أن مؤشر الكفاءة في العمل والأداء في مثل هذه المنظمات هو المعرفة الفنية في المجال المعنى والأداء الإداري الملحوظ الذي يخدم الأجندة المتفق عليها نظرياً في تنمية ذلك المجال. الموقف السياسي الصحيح في هذه الحالة هو جعل بيئته العمل بعيدة عن التمايز السياسي الحركي وقريبة للمعايير المهنية التي تلتزم بها مؤسسات القطاع العام غير ذات الطبيعة السياسية المباشرة (أي ليست مثل الوزارات مثلاً). يتبع لذلك أيضاً أن وظائف القطاع العام ليست مناصب "حكومية"، أي أن موظف القطاع العام ليس عضواً في الحكومة، والقطاع العام السوداني مكان يعمل فيه المواطنين بمهلاته وخبراتهم الفنية لرفع أداءه، قدر الاستطاعة، وهو ليس مضمراً جيداً للتوزيع السياسي/المذهبي، وهذا التمييز مهم حتى للحكومة لأن مصداقية المؤسسة البحثية، مثلاً، تكون في خطر إذا ثُبّعت مباشرةً للسلطة السياسية التنفيذية. هنا ما ينبغي أن يكون عليه الوضع على أي حال، وهو ما سنستعرضه في تحليلنا.

ثانياً: سيكون العمل كثيراً وصعباً، وسنبدأ من مناطق متاخرة جداً ومليئة بالتحديات الكبيرة والموارد الشحيحة، ثم ندرج وفق نسب التنمية الصناعية في الدولة والاستجابة لمتطلباتها. لا بد إذن من العمل المبغي وفق خطوات، ومن الخطوات المهمة في هذه الظروف تجيز المركز لكي يقوم بدوره المنوط به في الصورة الكبيرة، لأن المركز إذا حاول العمل بدون جاهزية سيكون أثره ضعيفاً إن لم يكن سلبياً. شهّتنا هنا الأمراً بعملية إصلاح عطل في محرك القطار، فمن أجل أن يتحرك القطار بصورة جيدة علينا إيقاف القطار لبعض الوقت لإصلاح المحرك ثم العودة للحركة.

ثالثاً: من أجل أن يقوم المركز بهذا الأمر، هناك عملية واسعة من الإصلاح الهيكلي بانتظارنا، كما هناك عملية واسعة من الموضعية الاستراتيجية. الإصلاح الهيكلي عمل داخلي وإداري، جزء كبير منه يتم داخل أسوار المركز وجاء آخر منه يحتاج لإبدار وإكمال إجراءات خارج أسوار المركز، في وزارة الصناعة ووزارة المالية ومجلس الوزراء وبنك السودان، إلخ. أما الموضعية الاستراتيجية فهي إعادة ترتيب لأولويات الأنشطة والمخرجات من المركز بحيث تواكب وتناسب الأوضاع الاستراتيجية للبلاد، أي أن عمل المركز ينبغي أن يتم في تكامل مع رؤية استراتيجية كبيرة لسودان، وهي الرؤية التنموية والصناعية له.

رابعاً: مع الإصلاح الهيكلي والموضعية الاستراتيجية على مستوى المركز، هناك للمركز أيضاً دور واسع في إعادة تشكيل وهيكلة بيئنة الصناعة وبيئة البحث العلمي والإبتكار في السودان، وذلك عن طريق المساهمة الجادة مع الجهات المسؤولة الأخرى في بناء سياسات صناعية مسنودة ومبنية على الدلائل المعرفية (مثلاً ما هو دور مراكز البحوث المماثلة في بلدان أخرى) وعن طريق المساهمة الأصلية في تحسين شروط ونظم البحث والإبتكار في السودان بالعمل مع عموم منظمات البحوث والتكنولوجيا ومع السلطات التنفيذية والتشريعية؛ لأن تحسين أوضاع هاتين البيئتين من صميم عمل مركز البحوث كما يعود عليه بالفائدة لرفع أداءه وتقديم مخرجات يمكن قياسها في أحوال التنمية في الدولة والمجتمع.

وبالفعل، شرعنا في توضيح وتفصيل الرؤية، عبر عملية تشاركية مؤتقة (داخل المركز وبين منسوبيه، ومع مجلس الإدارة والوزير المشرف على المركز)، ثم الجيارة على توافق علمها وإجازة لها من مجلس إدارة المركز (ويشمل الوزيرين)، ثم عكفنا على أعمال الإصلاح الهيكلي والموضعية الاستراتيجية بكل ما أتيح لنا من قدرات وطاقة وموارد (التفاصيل موجودة في استراتيجية المركز 2020-2022 وخطة العمل التابعة لها، وفي قائمة الأنشطة والأعمال التي تمت منذ تعيين الإدارة الجديدة للمركز وحتى لحظات إرسال هذه الرسالة، وكل هؤلاء يمكن الاطلاع عليهم في موقع المركز www.ircc.gov.sd أو طلفهم من الإدارة العامة للمركز).

مسارات الاستقالة:

رغم أن الكثير من العمل قد تم، والكثير قد تبقى، وفق الاستراتيجية التي وضعناها لستين مهمناً من الإصلاح الهيكلي والموضعية الاستراتيجية، إلا أنه صار من المؤسف عندي أن الاستقالة أصبحت خلاصتي في هذه المرحلة. والمسارات العامة هي، بالإيجاز الممكن:

(1)

ذكرنا، في المحور الثالث، أعلاه، أن جزءاً من عمل الإصلاح الهيكلـي يتم داخل أسوار المركزـ، وذلك قمنا ونقوم به بخطوات مدرورة وملمـوسة، ولا يكتمـل بدون جزء آخر منه يحتاج لابـدار وإكمـال إجراءات خارج أسوار المركزـ، في وزارات الصنـاعة والمـالية والـعمل، ومجلس الوزـراء وبنـك السودانـ، ووحدـات تابـعة لهمـ، إلخـ. وهذه الإجرـاءات لا تتـطلب المـزيد من الأموـال (بل نحنـ في المركزـ تحـمـلـنا القـطـوعـات الكـبـيرـة التي حـصلـتـ لمـيزـانـيتـنا التـسيـيريـة الأسـاسـية وحاـولـنا العـملـ وفـقـهاـ وـلـمـ نـطـالـبـ بـتـموـيلـ خـاصـ)ـ ولاـ الـكـثـيرـ منـ الـوقـتـ منـ تـلـكـ الجـهـاتـ، إنـماـ هيـ إـجـراءـاتـ قـمـنـاـ بـتـوضـيـحـهاـ وـتـبـيرـهاـ لـهـمـ بـصـورـةـ وـاضـحةـ وـمـتـسـقةـ معـ الـقـوـانـينـ الـتيـ تحـكـمـ عـلـىـ عـمـلـ المـرـكـزـ (مـثـلـ قـانـونـ المـرـكـزـ 1981ـ وـالـقـانـونـ الإـطـارـيـ للـخـدـمـةـ الـمـدـنـيـةـ 2018ـ)ـ وـالـغـرـضـ مـنـهـ أـنـ تـسـمـعـ لـنـاـ بـإـكـمـالـ مـتـطلـبـاتـ الإـصـلاحـ الـهـيـكـلـيـ حـتـىـ نـتـمـكـنـ مـنـ تـفـعـيلـ دـورـ المـرـكـزـ فـيـ الـبـيـئـةـ الصـنـاعـيـةـ كـمـاـ يـنـبـغـيـ لـهـ وـحـتـىـ نـتـمـكـنـ، كـذـلـكـ، بـتـبـيـبـ التـغـيـرـاتـ التـنـظـيمـيـةـ وـالـوـظـيفـيـةـ وـتـحـسـنـ أـوـضـاعـ الـعـامـلـينـ، وـاستـعـادـةـ الـاـسـتـقلـالـيـةـ الـادـارـيـةـ وـالـعـلـمـيـةـ الـمـطـلـوـبـةـ لـلـمـرـكـزـ، وـتـحـرـيـكـ قـدـرـاتـنـاـ الدـاخـلـيـةـ كـمـؤـسـسـةـ لـجـلـبـ الدـخـولـ وـتـمـوـيلـ لـلـمـرـكـزـ مـنـ أـعـمـالـهـ الـاـسـتـشـارـيـةـ وـأـطـرـوـحـاتـهـ الـبـحـثـيـةـ (وـبـالـطـرـيـقـ الـتـيـ يـنـظـمـهـاـ قـانـونـ الـمـرـكـزـ وـالـضـوابـطـ الـمـالـيـةـ وـالـرـاقـابـةـ)ـ لـيـسـتـطـعـ هـاـ، بـجـانـبـ التـورـيدـ لـمـيزـانـيـةـ الـدـولـةـ، تـطـوـيرـ أـوـضـاعـهـ وـصـيـانـةـ مـرـفـقـاتـهـ وـتـحـدـيـثـ مـاـكـيـنـاتـهـ وـبـنـاءـ الـحـاضـرـةـ الصـنـاعـيـةـ الـخـاصـةـ بـهـ (وـهـيـ مـارـسـةـ مـثـلـ مـنـظـمـاتـ الـبـحـوثـ وـالتـكـنـوـلـوـجـيـاـ فـيـ الـدـولـةـ الـتـيـ حـقـقـتـ تـنـمـيـةـ صـنـاعـيـةـ عـالـيـاـ مـؤـخـراـ)ـ وـتـحـفيـزـ بـاحـثـيـهـ وـتقـنيـيـهـ لـلـمـزيدـ مـنـ الـإـنـتـاجـيـةـ وـالـإـبـكـارـ (وـهـيـ مـارـسـةـ قـانـونـيـةـ، مـنـصـوصـ عـلـيـهـ، وـمـراـقبـةـ وـمـجـرـيـةـ عـالـيـاـ فـيـ الـدـوـاـرـ الـبـحـثـيـةـ وـالـإـبـكـارـيـةـ)، وـحـتـىـ نـسـتـمـرـ فـيـ تـطـوـيرـ مـسـارـيـعـنـاـ الـتـيـ اـبـدـرـنـاـهـاـ وـذـاتـ الـعـادـلـ الـمـهـمـ عـلـىـ الـمـشـدـ السـوـدـانـيـ الصـنـاعـيـ كـكـلـ (مـثـلـ تـدـشـنـ مـعـهـدـ درـاسـاتـ الـسـيـاسـاتـ الصـنـاعـيـةـ).

رغمـ مـحاـولـاتـنـاـ الـمـسـتـمـرـةـ، عـلـىـ مـدـىـ أـشـهـرـ عـدـدـ، وـرـغـمـ أـنـتـاـ تـلـقـيـنـاـ وـعـودـاـ مـتـكـرـرـةـ بـتـسـهـيلـ هـذـهـ الـمـسـائـلـ وـإـكـمـالـ الـإـجـراءـاتـ، وـرـغـمـ استـمـارـانـاـ فـيـ الـعـمـلـ مـعـ الشـروـطـ وـالـمـوـارـدـ الـضـيـقـيـةـ، وـرـغـمـ أـنـ بعضـ الـوزـراءـ حـاـولـواـ فـعـلـاـ مـسـاعـدـتـنـاـ فـيـ تـحـرـيـكـ هـذـهـ الـإـجـراءـاتـ وـتـخـلـيـصـهـاـ فـيـ أـقـرـبـ فـرـصـةـ مـمـكـنـةـ، إـلـاـ أـنـ الـوـاقـعـ هوـ أـنـنـاـ مـاـ زـلـنـاـ نـنـتـظـرـ إـجـراءـاتـ وـاضـحةـ وـلـاـ تـحـتـاجـ كـلـ هـذـاـ الـوـقـتـ، كـمـاـ لـاـ نـعـلـمـ إـلـىـ مـقـىـ سـنـتـظـرـ (وـقـدـ جـرـىـ سـابـقاـ أـنـ ظـهـرـتـ لـنـاـ خـطـوـاتـ جـدـيـدةـ كـلـمـاـ فـرـغـنـاـ مـنـ خـطـوةـ، فـيـ حـلـقـةـ بـيـرـوـقـرـاطـيـةـ لـاـ تـكـادـ تـنـتـهـيـ)ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـشـيرـ إـلـىـ أـنـ تـرـسـانـةـ الـدـولـةـ عـمـومـاـ غـيرـ مـوـاـكـبـةـ لـمـعـنىـ التـغـيـرـ الـذـيـ تـنـشـدـهـ فـتـرـةـ اـنتـقـالـيـةـ بـعـدـ إـسـقـاطـ نـظـامـ سـيـاسـيـ أـورـثـنـاـ الـكـثـيرـ مـنـ التـرـهـلـ وـالـمـلوـاتـ فـيـ هـيـكـلـ الـدـولـةـ.

(2)

رغمـ حـرـصـنـاـ عـلـىـ مـاـ جـاءـ فـيـ الـمحـورـ الـأـوـلـ، أـعـلاـهـ، مـنـ أـهـمـيـةـ اـسـتـقـلـالـيـةـ الـمـرـكـزـ عـنـ التـأـيـيـرـ "الـحـكـومـيـ"ـ الـذـيـ يـتـجاـوزـ الـجـدـ المشـتـركـ الـأـدـنـيـ مـنـ التـوـجـهـ السـيـاسـيـ الـعـامـ لـصـالـحـ قـضـاياـ التـغـيـرـ وـالـمـؤـسـسـيـةـ وـالـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ وـالـتـزـاهـةـ، وـرـغـمـ تـحـقـيقـ مـسـتـوـيـاتـ لـأـبـسـهـاـ مـنـ الـمـعـاملـةـ وـالـمـعـايـيرـ الـمـهـنـيـةـ دـاخـلـ الـمـرـكـزـ، أـفـادـنـاـ التـجـرـيـةـ عـلـىـ مـدـىـ سـنـةـ أـنـ توـسـعـ الـقـرـارـ فـيـ الـحـكـومـةـ حـالـيـاـ لـاـ تـسـجـيبـ لـلـتـأـيـيـرـ الـعـلـيـ المـوـضـوـعـيـ بـدـوـنـ أـنـ تـكـونـ لـذـلـكـ التـأـيـيـرـ قـوـةـ ضـغـطـ سـيـاسـيـ مـصـاحـبـةـ يـمـكـنـ استـعـمالـهـ لـدـفـعـ الـأـمـورـ فـيـ دـوـاـرـ الـقـرـارـ السـيـاسـيـ وـتـجـازـعـ الـعـقـبـاتـ وـالـاحـتـقـانـاتـ الـمـتـعـدـدـةـ الـتـيـ تـجـعـلـ تـلـكـ الـأـمـورـ إـمـاـ تـتـوـقـفـ أوـ تـبـاطـلـ بـمـاـ يـشـبـهـ التـوـقـفـ؛ وـشـخـصـنـاـ لـاـ يـمـلـكـ ذـلـكـ الشـرـطـ مـعـ تـشكـيلـ الـسـلـطـةـ الـاـنـتـقـالـيـةـ، وـلـوـ اـمـتـلـكـتـهـ لـيـقـيـ

منـ الصـعـبـ (غـيرـ الـمـسـتـحـيـلـ)ـ استـعـمالـهـ بـدـوـنـ التـوـرـطـ فـيـ تـنـاقـضـ مـعـ الـمـحـورـ الـأـوـلـ.

(3)

مـنـ الـوـاضـحـ لـدـيـنـاـ، بـعـدـ تـجـرـيـةـ وـاعـرـاكـ طـوـيلـ، أـنـ هـنـالـكـ ضـعـفـ تـنـاسـقـ وـتـعاـونـ بـيـنـ الـوـحدـاتـ الـتـيـ يـتـوـقـعـ مـنـهـاـ أـنـ تـنـاسـقـ وـتـعاـونـ دـاخـلـ إـطـارـ الـدـولـةـ، مـنـ أـجـلـ تـحـقـيقـ أـهـدـافـ كـبـرـىـ تـتـشـارـكـ فـيـهـاـ ضـمـنـ رـؤـيـةـ وـطـنـيـةـ وـاحـدـةـ؛ وـأـحـدـ أـمـمـ أـسـبـابـ ضـعـفـ تـنـاسـقـ ذـلـكـ هـوـ غـيـابـ تـلـكـ الرـفـيـةـ نـفـسـهـاـ الـتـيـ تـشـحـذـ هـمـ جـمـيعـ لـلـعـلـ وـفـقـهـاـ (وـإـذـاـ قـلـنـاـ إـنـ تـلـكـ الرـفـيـةـ فـقـطـ تـأـخـرـتـ، لـفـلـنـاـ أـيـضاـ إـنـ تـأـخـرـ عـصـيـ التـبـيرـ حـتـىـ الـآنـ، بـعـدـ مـرـورـ قـرـابةـ سـنـتـيـنـ مـنـ الـفـتـرـةـ الـاـنـتـقـالـيـةـ)، لـكـنـ ذـلـكـ لـيـسـ السـبـبـ الـوـحـيدـ، فـلـقـدـ أـفـادـنـاـ تـجـرـيـتـنـاـ الـمـباـشـرـةـ أـنـ هـنـالـكـ فـجـوـاتـ ضـخـمـةـ فـيـ مـؤـسـسـيـةـ الـعـلـمـ

في مستوى وحدات الدولة، وأن الذين يُنتظرون منهم تغيير هذا الوضع جلّهم متّقلمون معه ومعتادون عليه، وبعضهم قد يكونون مستفیدين منه، لدرجة أن تعطيل عمل الآخرين في الوحدات الأخرى، ومنافستهم وتضييع فرصهم في الإنجاز المترافق الإيجابي، أسهل وأقرب من إعانتهم على ذلك العمل وتلك الفرص.

على سبيل المثال: لن يستطع المركز أن يقوم بدوره المنوط به في الصورة الكبيرة للدولة السودانية، وأن يردد قضايا التنمية الصناعية بما هو أهل له، إذا لم تتغير العلاقة بينه وبين وزارة الصناعة، بحيث تكون للمركز استقلالية حقيقة عن الوزارة [عدا العلاقة القانونية والاستراتيجية مع الوزير مباشرة، وفق قانون المركز] وبحيث لا تعتمد أنشطة المركز وإمكانات إسماع صوته الخبر وتطوير قدراته، وتأكد حضوره في الدوائر المعنية بالصناعة، على تجاوز حاجز تمثل في قرارات موظفين في الوزارة ليس لهم إمام أو اهتمام كافي بقدرات المركز ومهامه وأهميته في المشهد الصناعي والتكنولوجي في السودان.

(4)

ورغم أن هذا السبب الأخير غير في مباشرة، إلا أنه كبير ومهم، ويتعلق بأوضاع السلطة الانتقالية وتوجهاتها، على مستوى التوجه التنموي والأداء المتعلق بحقوق الإنسان. من الواضح أننا جئنا لهذه الوظائف في ظروف استثنائية، وفي فترة حرجة مع قائمة مهام تركّز على أهمية وضعية إعادة بناء الدولة السودانية بجميع مراقبتها ومؤسساتها. في هذا الإطار فإننا ما كنا مثلاً لنفكّر في العمل في وظيفة كهذه في زمن نظام "الإنقاذ" (الكيزان) البائد رغم أنها ليست وظيفة سياسية أو منصباً دستورياً (فهي مما يسمى بالوظائف القيادية العليا، حسب القانون الإطاري للخدمة المدنية 2018 ، ويتم فيها التعيين عن طريق مجلس الوزراء مباشرة وفق المؤهلات والخبرة المتعلقة)، والسبب في ذلك أن الأوضاع السياسية في النظام البائد لم تستوف الحد الأدنى من شروط الدولة المعقولة، والتي ليست بالضرورة دولة جيدة أو تتفق مع سلطتها السياسية، أو توفر لمواطنيها كل الضمانات الدستورية العالية، لكن لديها على الأقل سلطة تسير سيراً جاداً ومتراكماً في مشوار توفير ضمانات الكرامة المواطن: في مضمون التنمية وفي مضمون حقوق الإنسان.

رغم اختلاف السياسي المعلن مع أوضاع السلطة الانتقالية، منذ بدايتها (بل منذ إدراستها)، ورغم وضوح التمييزundi بين الدولة والحكومة، وأن الدولة ملتنا جميعاً كمواطنين ولن "نحردها" وإن لم تكن تشكيلة السلطة السياسية تبع عن طموحاتنا، إلا أنني قد آمنت وما زلت أن عملية إعادة بناء الدولة تتطلب عملاً شاقاً يبدأ من تحت الصفر، وفي ظروف لا تستطيع أن نشترط فيها الكثير إنما نحاول صنع تلك الشروط معاً، ما استطعنا لذلك سبيلاً. في هذا الإطار العام كان من المقبول عندي أن أكون معارضًا لأوضاع السلطة الانتقالية ثم أنا أعمل في هيكل الدولة وأسعى قدر الطاقة والخبرة لأن أساهم مع المساهمين بالممكن في عملية إصلاح بعض مؤسسات الدولة وإصلاح بعض قطاعاته عبرها. ليست موازنة أخلاقية وعملية سهلة، وقد تتفاوت من شخص لآخر، ولم أكن واثقاً من نجاحي فيها على أي حال، لكن كان لا بد من التجربة، حتى لا يندم المرء على أنه لم يفعل كل ما كان بوسعي حين نودي ليساهم مع المساهمين في عملية البناء والخدمة (وكذا في ذلك قد وقعنا على التزام مبكر، مع بداية الحراك الثوري، باسم التزام البناء والخدمة، كما وقع عليه كثيرون).

إيجاز: من أجل أن يستمر المرء في وظيفة كهذه، في شروط كهذه، بقيت أرقاب الأوضاع العامة، وأخشى أن تترافق إخفاقات السلطة الانتقالية حتى تنزل الأوضاع عن الحد الأدنى من شروط الدولة المعقولة. الآن، لدى ما يكفي من الشواهد المترافقه أن وجهة السياسات الصناعية (غير المكتوبة) للسلطة الانتقالية تتنافى مع نموذج "الدولة التنمية الديمقراطية" الذي تروّجه علينا (ومن دلائل ذلك التنافي، على سبيل المثال، أن قانون الاستثمار والشراكة بين القطاع العام والخاص لديهما أولوية وسلطات ودعم حكومي أكبر من قانوني الصناعة والتعاون)، كما أن رصيد السلطة الانتقالية في مضمون حقوق الإنسان ليس شيئاً فحسب وإنما لا يبدو أنه حقق أي تحسن على مدى سنتين من بداية الفترة الانتقالية، وتلك فترة كافية لقياس مدى جدية وأولوية الملفات التي تتصدر لها السلطة الانتقالية. وفي كلا الحالتين لا نحاول أن نوجه أصابع

اتهام شاملة لكل منسوبي السلطة الانتقالية أو التشكيك في مساعيهم كافة لتحسين الأوضاع، فليس ذلك صحيحاً، وما زال بينهم من تحترمهم وتحترم سمعهم، لكن على كل حال فالنتيجة المائلة أمام أعيننا، من أداء السلطة الانتقالية ككل، هي هذا الذي بين أيدينا، وهي نتيجة لا تشجع على الاستمرار في هذه الوظيفة.

توصيات:

مركز البحث والاستشارات الصناعية مؤسسة كبيرة، بتاريخ معتر، وقدرتها على العطاء كبيرة، ومخزونها من الخبرة والقدرات في رفد الصناعة والتنمية الصناعية يحتاج فقط لتسليط الضوء عليه بالطريقة المناسبة وتوفير الفرصة له ليعرض خدماته ويطورها بالتفاعل مع أصحاب المصلحة؛ وفي العادة فإن المؤسسات العتيدة يمر علها المديرون وتمر علها السلطات السياسية لكنها قادرة على تجاوزهم والاستمرار.

مع الاستقالة، أرفع لكم توصيات، هي محاولة أخيرة أيضاً في سبيل استدراك ما يمكن استدراكه:

- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية مركز البحث والاستشارات الصناعية 2020-2022، وخطوة العمل النابعة منها، فتلك الاستراتيجية نتيجة تشاور وتواافق جمعي لمنسوبي المركز ومجلس إدارته، وهي حالياً في منتصفها تقريباً (ناقص إكمال الشروط الإجرائية التي تنتظر مجلس الوزراء وبنك السودان)، فأولى تمامها، تحت القيادة الجديدة للمركز أو قبل مجيبها.
- الإسراع في توفير الشروط الإجرائية التي دفعنا بها، ضمن خطة الإصلاح الهيكلي للمركز، فذلك أمر لا يخدم المركز فحسب إنما يخدم الدولة السودانية عموماً (يمكن الرجوع لرسالة مدير مركز البحث إلى رئيس مجلس الوزراء، عن طريق وزير شؤون المجلس، بتاريخ 17 مارس 2021، مع صورة لوزير الصناعة).
- إقامة لقاء واسع في الدولة، يشمل ممثلي منظمات البحث والتكنولوجيا وصناع القرار، لمراجعة أوضاع هذه المنظمات على مستوى هيكل البحث والابتكار في السودان ككل، وفي ذلك دفعنا بأطروحة كذلك لمجلس الوزراء (عن طريق التعاون مع وزير مجلس الوزراء الذي أبدى اهتماماً مقدراً بهذا الأمر) نرجو أن تجد الاهتمام. باختصار هنالك مشاكل تتعلق بالتفكير والترهل، والتدخلات غير المفسرة، وسط هذه المنظمات، وضعف التنسيق والعمل المشترك فيما بينها، وتحتاج لمراجعة هيكلية شاملة، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة وفهم عوامل نجاحها، ومع النظر في محدوديات ميزانية الدولة السودانية وأهمية تركيز قدراتها ودعمها في وجهات صحيحة ومحدودة بدل الانتشار غير المنتج.
- النظر الجاد في أطروحة تخليص منظمات البحث والتكنولوجيا من وصاية الوزارات، فيبدل أن تكون متوزعة حالياً بين الوزارات الأفضل أن ينشأ لها مجلس واحد—لنسميـه مجلس البحث العلمي والابتكار (research and innovation council)، مثلاً، أو أي اسم آخر جامع ومناسب. المجالس طبيعتها استراتيجية وذات مهام فنية وتطبيـقية وداعمة لقرار المدرسـ، وتعنى عموماً بتنفيذ أجندـة سياسـانية (ليـست سياسـية) - policy agenda - ذات نظر متوسط المدى وطويل المدى، وهي بذلك تختلف عن الوزارات في طبيعتـها لأنـ الوزارات مشغولة كثيرـاً بالمسائل الملحة والأجـندة السياسية الآتـية. الأفضل إنشـاء مجلسـ، بحيث يتم تعـين الأمـن العامـ لهذاـ المجلسـ بواسـطة رأسـ الحكومةـ مباشرةـ ويـرفعـ تقارـيرـهـ مجلسـ الوزـراءـ مباشرةـ وليسـ لوزـراءـ بـعيـهمـ، كماـ أنـ تـغيـيرـ الأمـن العامـ ليسـ كـمـثلـ إعادةـ تـشكـيلـ مجلسـ الوزـراءـ ولاـ يـخـضعـ للـترـشـيـحـاتـ السـيـاسـيـةـ إنـماـ للـترـشـيـحـاتـ الـفـنـيـةـ وـالمـؤـهـلـاتـ المـوـقـعـةـ فيـ مجالـهاـ (مـثـلـ الحالـ فيـ المـجـلسـ الأـعـلـىـ لـلـبـيـئـةـ وـالـموـاردـ الطـبـيـعـيـةـ مـثـلاـ). وـتـكونـ منـظـمـاتـ الـبـحـوثـ وـالتـكـنـوـلـوـجـيـاـ تحتـ إـشـرافـ هـذـاـ المجلسـ كلـهاـ لاـ تـحـتـ الـوزـاراتـ المتـعدـدةـ، معـ المحـافظـةـ عـلـىـ اـسـتـقـالـيـتـهاـ المـالـيـةـ وـالـإـادـرـيـةـ، بـيـنـماـ يـكـونـ هـنـالـكـ تـنـسـيقـ وـتـعاـونـ فـيـهاـ، تحتـ مـجـلسـ الـبـحـثـ الـعـلـيـ، وـكـذـلـكـ بـيـنـهاـ وـبـيـنـ الـوزـاراتـ الـمـتـنـوـعـةـ حـسـبـ مـجـالـاتـ الـعـلـمـ وـالـاـخـتـصـاصـ وـالـمـشـارـكـةـ.
- إـشـراكـ منـظـمـاتـ الـبـحـوثـ وـالتـكـنـوـلـوـجـيـاـ فيـ رـسـمـ الرـفـقـيـ وـالـاسـتـرـاتـيـجيـاتـ وـالـسـيـاسـيـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـمـجاـلـاتـهاـ، عـلـىـ مـسـتـوىـ الدـوـلـةـ (ـاتـحادـياـ وـإـقـلـيمـيـاـ)ـ هوـ التـصـرـفـ الحـكـيمـ بـالـنـسـبـةـ لـأـيـ دـوـلـةـ لـدـيمـهاـ هـذـهـ الـمـنـظـمـاتـ. عـلـىـ صـنـاعـ الـقـرـارـ أـنـ يـعـواـ دـائـماـ وـيـحـرـصـواـ عـلـىـ حـضـورـ الـخـبـراءـ

المنسوبيين لهذه المنظمات ليفيدوا عمليات صناعة القرار ووضع السياسات، فهذا دورهم، وهذه مهامهم التي من أجلها يعملون في القطاع العام وتدفع الدولة رواتبهم بشأنها.

من الأهمية بمكان مراجعة مجلس العمل المؤسسي في الدولة السودانية لضمان أن لا تكون القرارات المتعلقة بمسائل فنية في يد من لا يملكون الحد المعقول والمعتمد من تلك المعرفة الفنية. من غير الحكيم للدولة السودانية ولا لمواردها، مثلاً، أن يقرر إداري غير خبير في الهندسة الصناعية من الذي يذهب لحضور دورة تدريبية خارجية في تطوير خطوط الإنتاج الصناعية، تماماً مثلما لن يكون من المنطقي أن يبيت في أمر تعين أو ترفيع موظف شخص آخر لا علاقة له بشروط تلك المهنة ومعايير الأداء فيها، بدل أن يستشار أصحاب المعرفة وهم متوفرون.

في أطروحة مستقلة، مبكرة، قدمناها، أوصينا بإنشاء معهد لدراسات القرار (decision studies) في السودان. تجريتنا في مركز البحث، وفي اختبار مؤسسات الدولة ومنسوبيها، في الفترة الماضية، أكد لنا مدى أهمية إنشاء هذا المعهد أكثر، ومدى حاجة السودان له، ضمن عملية بناء الدولة وما بعدها. *تفاصيل الأطروحة متوفرة في الشبكة العنكبوتية* (مقال بعنوان "معهد لدراسات القرار: مقترن"، صحيفة الحادثة، 26 يونيو 2020) ويمكن توفير صورة منه لكم بسرعة، وفق الطلب.

أخيراً، وكذلك أولاً، على مجلس الوزراء الإسراع في وضع رؤية واستراتيجية شاملة، للتنمية المستدامة، تسمح لوحدات الدولة وفروعها المختلفة بالعمل والتنسيق معاً، حتى يبني بعضها على مجهود بعض، فيبدون هذه الرؤية والاستراتيجية يصعب التفاهم ويصعب الإنجاز المستدام المشترك بين تلك الوحدات.

قولة أخرى:

صعوبة اتخاذ قرار الاستقالة هنا تقارن عndi فقط بصعوبة قرار قبول التكليف، العام الماضي، ففي هذه الظروف الحرجة، والاستثنائية والمعلقة، ليس هنالك قرار سهل وميسور في هذه الأمور، أيًا كان، كما سردنا أعلاه. لكن لهذه الاستقالة مسببات، وتبقى مبررة ببقاء المسببات.

الحرص على العمل، وتوجيهه، ليس نفسه الحرص على الوظيفة. ما زلنا حريصين على العمل، وما زالت لدينا رؤية وأمل بأن يصبح مركز البحوث والاستشارات الصناعية يوماً مثل خلية النحل، ثرة الحركة والإنتاج ومفيدة لمن يتعاملون معها من أصحاب المصلحة في المجال الصناعي السوداني الواسع. أثناء الوظيفة سعينا لتحقيق هذه الرؤية بجماع ما توفر لنا من قدرات و زمن وموارد، وبعد الوظيفة ببقى تمسكنا بالرؤية وتحقيقها. والعمل الذي ينفعه من أي موقع نجد أنفسنا فيه. كما أني أثق بأن الشغل الذي اشتغلناه معاً (نحن، جميع منسوبي المركز) لن يذهب سدى، فهو سيؤتي ثماره ولو بعد حين. فليكن المستقبل خيراً لمركز البحوث من الحاضر. لكن مع بقاء مسببات هذه الاستقالة يصعب تخيل ذلك الخير، فأرجو أن يتم المسؤولون بإزالة هذه المسببات قريباً.

قصي همorer شيخ الدين

24 مايو 2021



التاريخ: ٢٥ ربى ١٤٤١
الموافق: ١٩ مارس ٢٠٢٠

قرارات مجلس الوزراء الانتقالي

قرار رقم (٨٥) لسنة ٢٠٢٠ م

تعيين مدير عام للمركز القومي للبحوث والاستشارات الصناعية

رئيس مجلس الوزراء الانتقالي:

عملاً بأحكام الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩ م ، وبعد الإطلاع على قرار مجلس الوزراء الانتقالي رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٩ م ، القرار رقم (٢٨١) لسنة ٢٠١٤ م ، والمادة (١٤) من قانون مركز البحوث والاستشارات الصناعية لسنة ١٩٨١ م ، وبناءً على توصية وزير الصناعة والتجارة ، أصدر القرار الآتي:-

تعيين

١) يُعين السيد/د. قصي همورو شيخ الدين مديرًا للمركز القومي للبحوث والاستشارات الصناعية .

التنفيذ

٢) على وزارة الصناعة والتجارة (المجلس القومي للبحوث والاستشارات الصناعية) والعمل والتنمية الاجتماعية والجهات المعنية الأخرى إتخاذ إجراءات تنفيذ هذا القرار.

صدر تحت إسمي وتوقيعني في اليوم ٢٥ من شهر رجب لسنة ١٤٤١ هـ الموافق اليوم ١٩ مارس لسنة ٢٠٢٠ م .

د. عبدالله آدم حمدووك

رئيس مجلس الوزراء الانتقالي



Republic of the Sudan
Ministry of the Cabinet
Secretariat General
Secretary to the Cabinet



جمهورية السودان
وزير مجلس الوزراء
الأمانة العامة
الامين العام

النمرة / أع / م و ٨٥ / ٤ / ٥ / ١١ /

التاريخ : ٥ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق : ٢٦ يوليو ٢٠٢٠ م

السيد/ وكيل وزارة الصناعة والتجارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

الموضوع / تصحيح مسمى المركز القومي للبحوث والإستشارات الصناعية

أود أن أشير إلى خطابكم بالنمرة : وص ت / م ت / م خ / ٢٠ / ٧ / م ب / ص / ١ بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٢٠ م بشأن الموضوع أعلاه ، وإلى القرار رقم (١٢٥) لسنة ٢٠٢٠ م ، والذي تم بموجبه تعين مدير للمركز القومي للبحوث والإستشارات الصناعية .

أرجو أن أنقل لكم بهذا الموافقة على تصحيح عنوان القرار ليكون تعين مدير عام لمركز البحوث والإستشارات الصناعية بدلاً عن تعين مدير عام للمركز القومي للبحوث والإستشارات الصناعية .

ونفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير ، ، ،

عثمان حسين عثمان
الأمين العام لمجلس الوزراء



(English translation of letter)

Date: 24/5/2021

Ref: 21-24 م ع / م ص / ص م ب أ

To,

The Prime Minister, Transitional Council of Ministers

Greetings,

Subject: Resignation

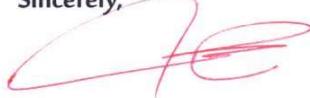
I hereby request to be relieved from the Directorship of the Industrial Research and Consultancy Centre (IRCC), a post I have been occupying due to decree 125 of the year 2020, issued on March 19 by the Transitional Council of Ministers.

According to protocol, and so that work at IRCC may continue uninterrupted, I am able to remain on the job for up to two months from the date of this letter, within which I shall wait to receive instructions regarding the handover process to the incoming director, as you deem fit in coordination with the minister of industry and consultation with the governing council of IRCC.

I wish success for whoever comes next on this post, and I shall do my best to make the handover process efficient and guaranteeing that activities and programs at IRCC are continuing (and progressing) uninterrupted.

Justifications from my resignation are attached to this letter.

Sincerely,



Gussai Hamror Sheikheldin, PhD.

Attached:

- Justification for resignation
- Brief report on completed and continuing tasks/activities since June 2020.
- Copy of decree 125 of the year 2020, mentioned

cc., Minister of Industry, and Secretariat of the Governing Council of IRCC

Justification for Resignation (summary in English)

Context: Research and technology organizations (RTOs) are a critical part of any country's industrial system, research system and innovation system. They focus on applied research, research and development (R&D) and innovation with the purpose of playing a critical intermediary role between applied research in science, technology and innovation (STI), industries, markets and related policies according to national development agenda. The European Association of Research and Technology Organizations (EARTO) defines RTOs' core mission as, "to harness science and technology in the service of innovation, to improve quality of life and build economic competitiveness." Laying clear strategies, investing in R&D and increasing national capacity with regards to technology have been main features in the success story of any country that managed to achieve significant industrial development in the last few decades. RTOs play a significant role in that big picture as they connect the 'triple helix' (government, industry, and academia) and help in improving their collective contribution towards sustainable industrial development.

Sudan's Industrial Research and Consultancy Centre (IRCC), being the country's main industrial RTO since 1965, holds a special place in that big picture, and to play that key role it needs to be treated as an apolitical state agency, focusing on technical and policy aspects. Also, given a 30-years legacy of a failed regime, IRCC and other RTOs need to be patient with a long and difficult process of reform. At IRCC we put together a 2-year strategy (in a participatory process) with two main goals: structural reform (micro) and strategic positioning (meso/macro).

Reasons for Resignation:

1. Unexplained layers of bureaucracy and stalling from other state agencies in responding to reasonable and straight-forward procedures that IRCC needs to implement its 2020-2022 Strategy.
2. Despite needing to be apolitical, we found that we are not likely to be heard on technical and industrial policy grounds, by the transitional government, without considerable political influence, which we do not have.
3. Overall, IRCC's work needs that multiple agencies within the state help each other's efforts of transformation, but currently the public sector environment is very far from cooperation, more into arbitrary competition.
4. Cumulative trends make me reach the conclusion that the transitional government's direction of industrial policy (unwritten) is not in-line with the developmental state model it publicly embraces. Additionally, the government's record of human rights protection is not only terrible but not even doing anything serious to change that. It is one thing to be professionally apolitical and another to appear tolerant of such trends.

Recommendations: several policy recommendations concluded the letter, focusing on continuing the IRCC strategy 20-22, reviewing and transforming the national research and innovation structure, and reforming the public sector in terms of efficiency and inter-agency cooperation.